

إمكانية التحول نحو الصيرفة المفتوحة: (الواقع والتحديات) دراسة تحليلية لتجارب دول مختارة

م. لينا ميخائيل لاوند
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

Linalawand85@gmail.com

المستخلص:

سعى البحث الى التطرق الى أحدث التوجهات والتطورات في العمل المصرفي وبالتحديد مبادرة الصيرفة المفتوحة التي أطلقتها المملكة المتحدة وسارت على خطاها العديد من الدول لتتبناها بهدف تحفيز الابتكار وزيادة المنافسة، وكذلك تقديم تصور واضح عن أسسها والإطار العملي لها، ومن أجل تحقيق هذه الهدف تم الاعتماد على الأدبيات المنشورة في هذا المجال للجانب النظري، واختيار مجموعة دول كعينة للبحث وعرض تجاربها والمقارنة بينها ضمن معايير محددة وفقاً للمنهج التحليلي. وتوصل البحث لمجموعة استنتاجات ومنها: كان لتزايد دور شركات الفنتك في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بأسلوب مبتكر وكلفة أقل دور كبير في الضغط باتجاه تبني الصيرفة المفتوحة أو مشاركة البيانات وتحفيز المنافسة. وقدم مقترحات أهمها: ضرورة أن تحاول البنوك المحلية اعتماد طريقة العمل المبتكرة للأطراف الثالثة في تقديم الخدمات المصرفية من خلال تقديمها عبر تطبيقات على الهواتف والأجهزة الذكية المتاحة لدى أغلب المواطنين. الكلمات المفتاحية: الصيرفة المفتوحة، تطبيق الواجهة المبرمجة، الأطراف الثالثة، الابتكار.

The possibility of switching Open Banking:(Reality and Challenges) Analytical study of the experiences of selected countries

Lecturer: Lina Mekhael Lawand
College of Administration and Economics
University of Duhok

Abstract:

The research sought to address the latest trends and developments in the banking business, specifically the Open Banking initiative launched by the United Kingdom and adopted by many countries with the aim of stimulating innovation and increasing competition, as well as presenting a clear vision of its foundation and framework. And in order to achieve this goal literature was reviewed, and the experiences of selected countries were presented as a sample and compared within specific criteria according to the analytical method. We concluded that the increasing role of FinTech companies in providing financial services in an innovative and less costly manner played a major role towards adopting Open Banking and stimulating competition. The research recommends that it is necessary for local banks to adopt the innovative method of third parties in providing banking services by providing them through applications on phones and smart devices available to most citizens.

Keywords: Open Banking, API, Third Parties, Innovation.

المقدمة

واجهت البنوك الأوروبية بشكل عام تحديات عديدة بعد أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨ وكانت أرباحها بالكاد تغطي تكاليفها، ولم تكن البنوك العاملة في المملكة المتحدة استثناءً. وبعد سنوات من دراسة السوق والتي بينت وجود حواجز دخول عالية، انخفاض المنافسة وقلة تحول الزبائن من بنك لآخر، اتجهت المملكة المتحدة التي تعد رائدة في المجال المالي والمصرفي الى إطلاق "مبادرة الصيرفة المفتوحة: المبنية على مشاركة البنوك لبيانات زبائنه مع أطراف ثالثة" في بداية العام ٢٠١٨، والتي تهدف الى تبني الابتكار الذي قدمته شركات التكنولوجيا المالية، وتحفيز المنافسة بين البنوك وتلك الشركات وبقية المطورين ومقدمي الخدمات المالية. وبالتزامن معها عمدت العديد من دول العالم الى تبنيها أو تهيئة أسواقها لها من خلال وضع خطوط عمل عريضة لها واصدار بعض التوجيهات والإرشادات لاتباعها عند العمل كونها تمثل توجهاً جديداً يعتمد على تسخير التكنولوجيا بشكل كبير لتقديم خدمات مالية ومصرفية مبتكرة وأقل كلفة للزبائن الحاليين والمستهدفين أيضاً ليكونوا مشمولين مالياً بالخدمات.

المحور الاول: منهجية البحث

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن أحد ركائز العمل المصرفي هي سرية البيانات الخاصة بزبائنها، ومع ذلك قامت المملكة المتحدة بالإعلان عن "مبادرة الصيرفة المفتوحة" التي تلزم البنوك التسعة الكبرى بالقانون بمشاركة تلك البيانات مع أطراف ثالثة بعد موافقة الزبون. وسارت دول أخرى بالتزامن على خطاها وألزمت بنوكها بها، ثم توجت دول أخرى طوعاً لتبنيها غير مدفوعة من السلطات النقدية بل من السوق، وهذا إن دل على شيء فهو القبول والمزايا والنجاح المتوقع لهذا التغيير. وعليه يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية:

١. تلزم السلطات النقدية في المملكة المتحدة بنوكها المحلية بمشاركة بيانات زبائنها -بعد موافقتهم- مع أطراف ثالثة على الرغم من أن سرية بيانات الزبون هي أحد ركائز العمل المصرفي.
٢. سارعت دول عديدة بتبني مبادرة الصيرفة المفتوحة (بنسختها الاصلية أو تطوير نسختهم الخاصة) على الرغم من عدم وجود قوانين مصرفية دولية تلزمها بذلك.
٣. أعلنت العديد من الدول أن تبني الصيرفة المفتوحة هو أحد أهدافها للسنوات المقبلة بالرغم من قصر المدة الزمنية لأطلاقها وتطبيقها.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من تناوله لأحدث تغيير في العمل المصرفي في السنوات الأخيرة والذي ينظر إليه على أنه ثورة مصرفية بدأت تأخذ توجهاً عالمياً، ومن كونه من أوائل البحوث العربية التي تناولت الموضوع مما يساهم في اضافة علمية للبعد الأكاديمي، بالإضافة الى تطوير العمل المصرفي في الدول العربية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

١. التطرق الى مبادرة الصيرفة المفتوحة من حيث مفهومها وأسسها ومزاياها وتحدياتها.
 ٢. عرض تجارب بعض الدول التي تبنتها أو تهيأ أسواقها لها والمقارنة بينها ضمن معايير محددة.
- فرضيات البحث:** يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها: أن مبادرة الصيرفة المفتوحة أثبتت جدارتها كوسيلة فعالة لتحفيز المنافسة وتبني الابتكار على الرغم من التحديات المرافقة لها من خلال تبنيها و/أو التهيئة لتبنيها من قبل العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة في العالم.

منهج وعينة البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيانات مجموعة الدول التي تم اختيارها من كل القارات والتي كانت سباقاً إما في إطلاق مبادرة الصيرفة المفتوحة كما هي في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أو طورت نسختها الخاصة معتمدة على ذات المبادئ وكانت من الاوائل بين أقرانها أو أعلنت أنها ستقوم بتبنيها، وكذلك توفر البيانات عنها. وهذه الدول/العينة هي (المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، نيجيريا، استراليا، نيوزيلندا، هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، الهند، اليابان، البحرين، السعودية).

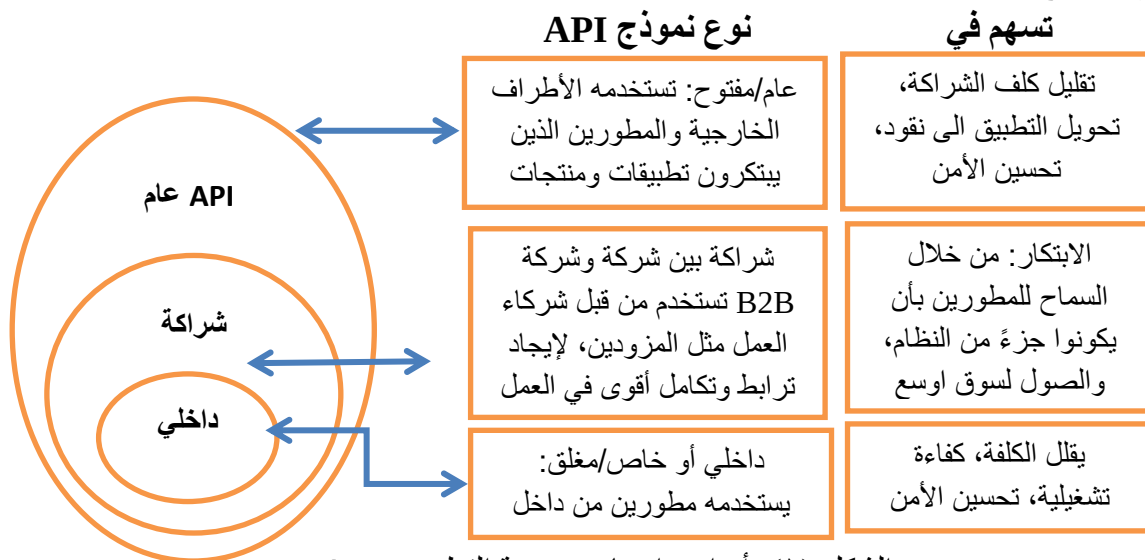
المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً. مفهوم الصيرفة المفتوحة: تتم الصيرفة التقليدية بين طرفين إثنين هما الزبون والبنك وتبقى هذه التعاملات سرية بينهما، ولكن التطور الحالي للصيرفة التي تتم عبر الانترنت والموبايل وظهور مطورين ومقدمي خدمات مالية وشركات التكنولوجيا المالية (شركات الفنتك) قد أدى بالزبائن لمشاركة بياناتهم المصرفية مع هذه الجهات التي تسمى "الأطراف الثالثة". ولكن ما قيمة مشاركة بيانات الزبائن الخاصة بمعاملاتهم المالية؟ الجواب هو أن كل ما نقوم به يخلق أثراً رقمياً أي بيانات ذات أثر رقمي يمكن استخدامها وتحليلها لأغراض عدة. أي لها أهمية كبيرة، فهي ذات جودة عالية تعطي معلومات عن السلوك الانفاقي للزبون والذي من خلاله نتعرف على أولوياته وحاجاته واهتماماته. وتعبير تجاري، هذه البيانات تبين ما يمكن أن يساويه أو ما يمثله الزبون للأطراف الثالثة (Reynolds, 2017: 7). ومن هذا المنطلق، ساهمت مشاركة البيانات في ابتكار خدمات ومنتجات مالية جديدة، من أمثلتها: توفير أدوات إدارة مالية تسمح بتجميع كل الحسابات المالية للزبون ضمن واجهة واحدة، عملية دفع سهلة من حساب بنكي لآخر في بنوك مختلفة، كلف منخفضة للمعاملات وخاصة التي تتم خلال يوم واحد، خدمات مشورة مالية (BCBS, 2019: 8). في العادة، توضع القوانين والتعليمات بعد حدوث تغيير أو ثورة أو أي شيء جديد، لكن هذه المرة بدء الأمر من المنظمين، إذ بادروا بطرح تغيير في الصيرفة وإلزام البنوك بالتنفيذ. هذا التغيير سمي بالصيرفة المفتوحة (MIT & Oracle, 2018: 5)، وهي جزء من توجه أكبر يسعى إلى منح الزبائن تحكم كبير ببياناتهم وإعادة الحيوية للقطاعات المالية من خلال استخدام ودمج نماذج الأعمال والتكنولوجيا الحديثة معاً. ونشأ هذا التوجه ويستمر طالما أن هناك دول حول العالم مستمرة في مناقشة ومحاولة اكتشاف ما يعنيه وفرة البيانات للمجتمع سواء في قطاع الخدمات المالية أو العامة والاتصالات والنقل وغيرها (PWC & ODI., 2018: 9).

تعرف الصيرفة المفتوحة Open Banking على أنها مشاركة البيانات المصرفية للزبون بعد أخذ إذنه أو تصريح منه مع أطراف ثالثة من شركات ومطورين بغرض بناء تطبيقات وخدمات متنوعة (BCBS, 2019: 4). وتعرف أيضاً على أنها: تحول كبير في صناعة صيرفة التجزئة، الهدف منها إعطاء الزبون خيار التصرف ببياناته المالية وخلق نظام مترابط تتعاون فيه عدة أطراف هي البنوك وشركات الفنتك وأطراف ثالثة أخرى في تقديم خدمات مالية بشكل أسهل وأفضل (MIT & Oracle, 2018: 5). وأيضاً هي تمكين الأفراد والشركات الصغيرة من مشاركة بياناتهم المصرفية بشكل آمن مع بنوك أخرى وأطراف ثالثة، ومن ثم مقارنة المنتجات المالية المعروضة واختيار ما يناسبها، وإدارة حساباتهم دون الحاجة إلى اللجوء للبنك الحالي الذي يتعاملون معه (Gozman & et al., 2018: 2). وبسبب هذا يصفها البعض بأنها التحول من الغموض الذي يكتنف النظام المؤسسي القديم إلى انفتاح وشفافية أكبر، فهي تتحدى العديد من

المفاهيم المصرفية وبالتحديد الغموض في البيانات وعدم تماثل المعلومات، وهو ما يخلق فرص جديدة لخلق وتوزيع الخدمات المصرفية. ويعرفها (Brodsky & Oakes, 2017: 2) على أنها نموذج تعاوني يعتمد على استخدام تكنولوجيا API لمشاركة البيانات بين البنك وبين أطراف غير تابعة له بهدف تطوير الكفاءات والامكانيات في السوق. وترى الباحثة من خلال التعاريف السابقة أن الصيرفة المفتوحة هي تغير ثوري فرضته و/أو تبنته الجهات التنظيمية لتحفيز المنافسة والابتكار عبر تغيير أحد أهم مبادئ عمل البنوك وهو سرية البيانات، فتتم مشاركة بيانات المعاملات المالية للزبون عبر تكنولوجيا API مع أطراف ثالثة لتتمكن من خلق خدمات مبتكرة وأقل كلفة ويكون محورها الزبون. إن مصطلح "المفتوحة" لا يعني أن باستطاعة كل وأي طرف ثالث الدخول والوصول الى نظام البنك بحرية، إذ ستكون هناك دائماً شروط تعاقدية أو قيود أو سيطرة من نوع ما لضمان أمن وخصوصية الزبون (Gozman & et al., 2018: 4).

استعانت البنوك بالتكنولوجيا الرقمية منذ السنوات الاولى للإنترنت، وآخر توجهاتها هي استخدام "تطبيق الواجهة المبرمجة" Application Programming Interface API والتي تعتبر المنتج التكنولوجي للصيرفة المفتوحة (Gozman & et al., 2018: 3). ويوضح الشكل (١) الأنواع الثلاثة من API ومزايا كل منها:



الشكل (١): أنواع واجهات برمجة التطبيق APIs

Source: Brodsky, L. & Oakes, L, (2017), Data sharing and open banking, McKinsey & Co., p2

وتعرف تكنولوجيا API بأنها مجموعة من القوانين والمحددات التي تتبعها برامج حاسوبية للتواصل مع بعضها وتبادل البيانات بين أطراف عدة مباشرة دون الحاجة الى تدخل الانسان، ويتوسط بين برامج حاسوبية مختلفة لتسهيل تواصلها (Vives, 2019: 4). وهي مستخدمة منذ سنوات في البنوك وخاصة في USA في برمجيات الإدارة المالية الشخصية، وربط المطورين بشبكات الدفع مثل الفيزا والماستر كارت وغيرها. ولكنها عادت وجذبت الاهتمام بسبب استخدام الأطراف الثالثة لها لتحسين وتقديم الخدمات المالية للزبائن الأفراد والشركات. فهي الآن تستخدم لمشاركة المعلومات أكثر من تحويل الأرصدة النقدية (Brodsky & Oakes, 2017: 1-2).

ثانياً. النشأة والتطور: تعتبر المملكة المتحدة رائدة في مجال الخدمات المالية ولديها الامكانيات لتطوير الصيرفة المفتوحة بحيث تصبح الحجر الأساس في الاقتصاد الرقمي للمملكة. إن كل هذا التطور والريادة لا يعني أن الصناعة المصرفية لم تواجه تحديات لأن بنوك المملكة -وكذلك البنوك الأوروبية- واجهت صعوبات عديدة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وأجبر انخفاض النمو البنوك المركزية على تخفيض سعر الفائدة فازداد الضغط على هوامش البنوك. ومما زاد عليها المصاعب وجعلها تكسب عوائد أقل من تكلفة الحقوق على الملكية منذ الأزمة هي: متطلبات كفاية رأس مال أكثر صرامة، كلف المعالجة والالتزام بالقوانين. وتتألم المحللون بأن العوائد ستستمر في الانخفاض الى ٢٠١٩ (Gozman & et al., 2018: 3) (Deloitte, 2017: 2). ثم ظهرت تهديدات أخرى وبدأت تغييرات في القطاع المالي، فقبل عشر سنوات كانت البنوك العشر الأوائل في العالم متمركزة في أمريكا وأوروبا، أما الآن فستة منها متمركزة في آسيا. وبالكاد غطت البنوك الأوروبية تكاليف رأس المال، والسبب ليس فقط الأزمة المالية العالمية والنهضة في آسيا، بل تحدي جديد هو شركات الفنتك والمنافسين الذي يعتمدون على التكنولوجيا والمنصات الرقمية. وأصبح رأسمال الشركات التكنولوجية مثل غوغل وأمازون أكبر بمرتين من بنك جي بي مورغان (Vives, 2019: 2).

وبناءً على ذلك، أجرت هيئة السوق والمنافسة Competition & Market Authority (CMA) تحقيقاً حول سوق صيرفة التجزئة في المملكة المتحدة، وتوصلت الى أن "البنوك الكبيرة لا تتنافس بشكل كافٍ أي لا تبذل الجهد الكافي للمنافسة على الزبون، أما البنوك الصغيرة والجديدة فتجد صعوبة في النمو، وهذا يعني أن الزبون يدفع أكثر مما ينبغي مقابل الخدمات المصرفية التي يحصل عليها ولا يستفيد من خدمات جديدة". وكلفت وزارة المالية في UK في ٢٠١٤ كل من مؤسستي Open Data Institute (ODI) وFingleton Associates لتقييم فرص تحسين الصيرفة في المملكة. فخلصت هذه الجهات من خلال البحث الذي أجرته لدراسة تلك الفرص الى أن "السماح بالوصول للبيانات يحمل معه إمكانية تحسين المنافسة في الصيرفة وتبني الابتكار، وأن سياسات ميدانا وما يشابهها كانت جيدة من حيث المبدأ وليس التنفيذ. وأشار الى أن مشاركة البيانات في القطاع المصرفي سيؤدي الى تحسين شفافية أسعار الحسابات الجارية للأفراد والشركات، تقليل كلف التحول بين الحسابات، وتقليل حواجز الدخول أمام مقدمي الخدمات الجدد. وتم تقديم مقترح استخدام API لمشاركة البيانات لأنها تكنولوجيا قوية ويمكن الاعتماد عليها في إيصال البيانات لأطراف الثالثة دون الحاجة لمشاركة تفاصيل كلمة المرور" (Fingleton & ODI, 2019: 13). وعليه، أجبرت CMA على خلق منافسة بين هذه الأطراف لطرح ابتكارات جديدة تحسن من جودة الخدمات المصرفية. وارتأت بأن الصيرفة المفتوحة هو جزء من علاج المشكلة، وألزمت بتطبيقها البنوك التسعة الكبرى وهي:

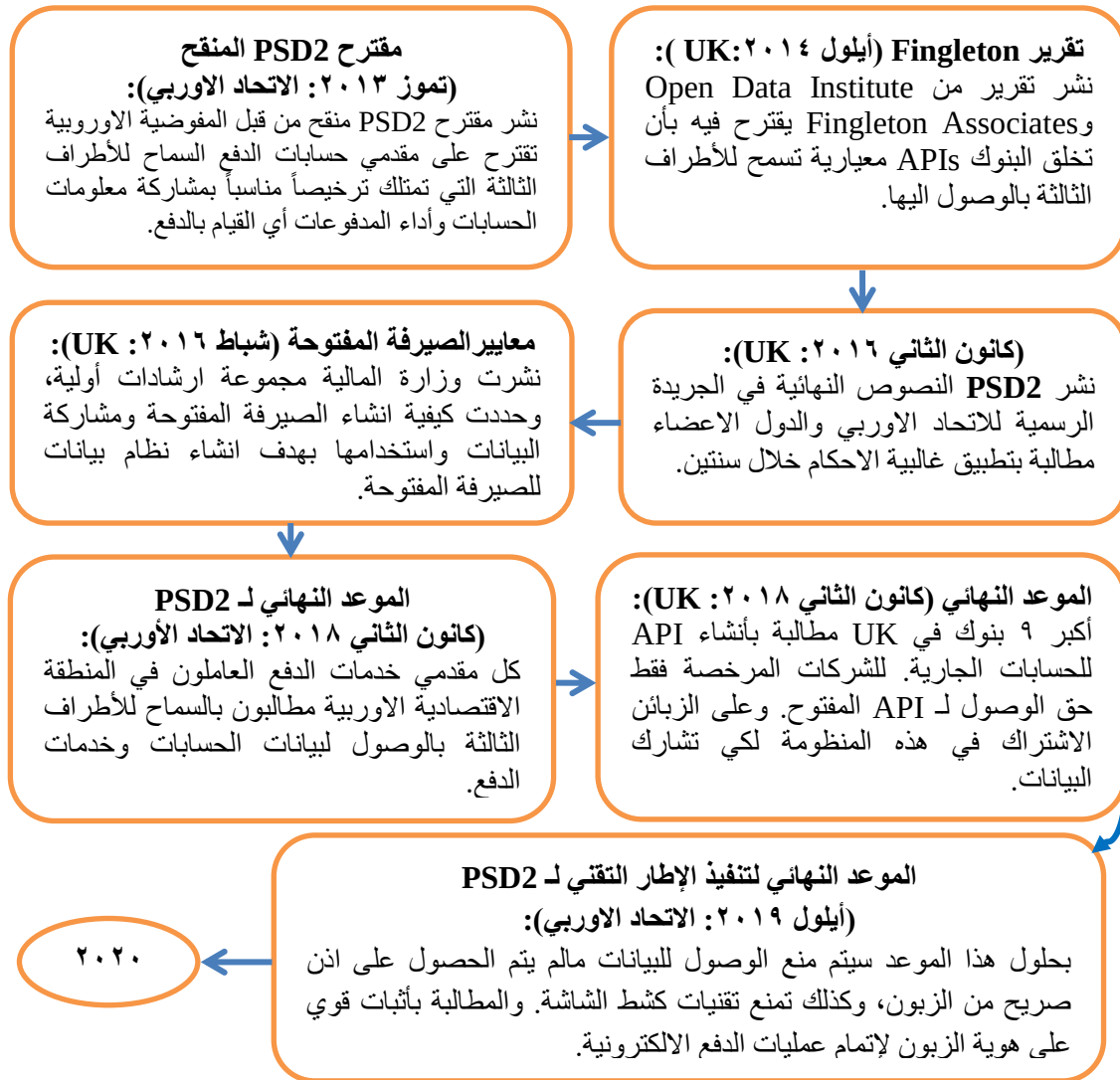
(Barclays plc.) (Lloyds Banking Group Plc.) (Santander) (Danske) (HSBC) (RBS) (BOI) (Nationwide) (AIBG) (Doyle & et al., 2017: 2).

إن أول محاولة للمملكة المتحدة لإنشاء نسخة من الصيرفة المفتوحة كانت مبادرة ميدانا Midata initiative التي أطلقت في ٢٠١١ من قبل قسم الأعمال والابتكار والمهارات، بهدف منح الزبائن قدرة أكبر على الوصول لبياناتهم في شكل إلكتروني قابل للتحميل على أمل تسهيل عملية مقارنة الحسابات والتحول من أحدها للآخر account sweeping. وقامت البنوك طوعاً

بتوفير بيانات معاملات الحساب بشكل يسهل تنزيله وخزنه من قبل الزبون ثم تقديمها لأطراف ثالثة وهؤلاء سيحللون البيانات ويقارنون ويقترحون على الزبون التحول لحساب آخر من عدمه. لكن ميداتا اظهرت في ٢٠١٥ أنها تجربة فاشلة (Fingleton & ODI, 2019: 12).

وبينما كانت UK تطور الصيرفة المفتوحة، اعتمد البرلمان الاوربي إطار العمل الذي اقترحته هيئة خدمات الدفع PSD2 Second Payment Service Directive والذي ينظم خدمات الدفع في الاتحاد الاوربي ليجعل من عملية دفع قيمة البضائع والخدمات أسهل وأسرع وأقل تكلفة للناس وذلك من خلال تحفيز الابتكار. وله ثلاث ركائز هي: وضع معايير لتنظيم عمل الأطراف الثالثة، حق الزبون بمنح إذن الوصول مجاناً لبيانات حساباته دون الحاجة لإذن البنك، وتوفير ترخيص موثوق ووصول آمن لهذه البيانات (Zachariadis & Ozcan, 2017: 3) (Larsson & Fränberg, 2019: 32).

إن PSD2 و CMA كانتا أساس تنظيمي فعال للمرحلة الاولى من الصيرفة المفتوحة، وإن PSD2 هي النسخة الاوربية من الصيرفة المفتوحة في UK، وإن الفكرة المشتركة بينهما هي أن يدرك الزبون أن له الحق في مشاركة الأطراف الثالثة ببياناته المالية. إلا أن CMA محدودة في مجال الحسابات الجارية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. أما PSD2 فتشمل كل حسابات الدفع ومن ضمنها الحسابات الجارية والتوفير وبطاقات الائتمان المستخدمة عبر الانترنت، ويعود تاريخ انشاءها الى بداية العام ٢٠٠٠ عندما وجدت المفوضية الاوربية بأن البنية التحتية لخدمات صيرفة التجزئة غير محدثة. ونتيجة لذلك، انشأت PSD في ٢٠٠٧ وطبقت في البلدان الاوربية. ولكن مع التطورات في القطاع المالي ظهرت أنواع جديدة من المشاريع كانت خارج مجال تنظيم هذه الجهة. هذه المشاريع سميت بـ "مقدمي خدمة أداء الدفع" (هي خدمة عبر الانترنت تصل لحساب الدفع الخاص بالمستخدم أو الزبون لبدء تحويل الأموال نيابة عنه وبموافقته) والذين يدفعون للتجار من خلال حساب الزبون لدى البنك. و"مقدمي خدمات معلومات الحساب" (هي خدمة عبر الانترنت توفر معلومات موحدة عن حسابات الدفع التي يملكها مستخدم خدمة الدفع أي الزبون لدى مقدم هذه الخدمة كالبنك) الذين يجمعون البيانات من الحساب المصرفي للزبون ويجمع المعلومات المالية للزبون في مكان أو واجهة واحدة. واستجابة لهذه المستجدات تم تنقيح PSD في ٢٠١٥ الى PSD2 بهدف تنظيم هاتين الوظيفتين في السوق وأعطى البرلمان الاوربي في ٢٠١٦ (PWC & ODI., 2018: 5) (Reynolds, 2017: 6) (Larsson & Fränberg, 2019: 13). بدأت المملكة المتحدة بتقديم معيار الصيرفة المفتوحة منذ ٢٠١٦ الى ٢٠١٨، وكان تطبيقه بحسب ارشادات أوصت بها مجموعة عمل الصيرفة المفتوحة (مجموعة خبراء من بنوك ومعهد البيانات المفتوحة وبنك باركليز). وتركزت على كيفية استخدام البيانات بحيث تساعد الناس على الدفع، التوفير، الاقتراض، الاقراض، واستثمار أموالهم. ويوضح الإطار العملي لهذا المعيار على كيفية تطوير مجموعة معايير وأدوات وتقنيات وعمليات من شأنها تحفيز المنافسة والابتكار في القطاع المالي والإطار الزمني للتنفيذ. بدأت البنوك التسعة الكبرى في المملكة المتحدة وكل مقدمي خدمات الدفع في الاتحاد الاوربي بتطبيق الصيرفة المفتوحة منذ كانون الثاني ٢٠١٨ وفقاً للقانون ثم تلحق بها البنوك الصغيرة في ٢٠١٩ كما مبين في الشكل (٢). وكان العمل مستمر على التطوير والتنظيم للإطار العملي لها ومتابعة عمل البنوك وتقييم أدائها من قبل هيئة الإدارة المالية (Financial Conduct Authority: FCA). (PWC & ODI., 2018: 5).



Source: PWC & ODI, (2018), the future of banking is open: how to seize the open banking opportunity, p 6.

ثالثاً. الصيرفة المفتوحة كنموذج أعمال: يشير الباحثون الى أن الصيرفة المفتوحة تخلق فرص للبنوك لتطوير عروض جديدة وتصل الى عوائد جديدة. وعليه من الضروري أن تتبعها كنموذج أعمال جديد بدلاً من الحالي المعروف بـ Pipeline Business Model، كما توفر لها حجر الأساس للتحويل الى نموذج أعمال المنصات التي من مزاياه تقليل الكلف بين الأطراف المتعاملة، خلق معاملات جديدة ما كانت لتوجد بغير وجود المنصات الرقمية (Larsson & Fränberg, 2019: 14, 19). تواجه البنوك تحديات كبيرة في بقاءها ضمن المنافسة وتحقيق الأرباح في ظل البيئة الرقمية المتغيرة إذ يتوقع أن تخسر عوائد وودائع لصالح منافسين جدد وخاصة شركات الفنتك التي تتوفر لديها خدمات مالية إضافة لخدمات أخرى مثل المحاسبة، الضريبة، التسويق والمشورة المالية (BCBS, 2019: 19). فبمجرد دخول شركات الفنتك السوق شهد القطاع المالي موجة من تفكيك unbundling خدمات صناعة الصيرفة وهذا ترتب عليه تغيير لعبة المنافسة ودخول لاعبين جدد الى السوق لأنهم استطاعوا أن يكسروا سلسلة القيمة لنموذج أعمال Pipeline للبنوك ويفككوه الى منتجات وخدمات مختلفة ومستقلة أي

استطاعوا خلق قيمة جديدة. فبدل الاعتماد على مؤسسة واحدة (غالباً البنك) فإن الزبائن يستخدمون وبشكل متزايد خدمات هذه الشركات ومنها: المشورة الآلية عن الاستثمار، إقراض النذ للنذ، تأمين، خدمات الدفع، التمويل الجماعي (Larsson & Fränberg, 2019: 27). وينظر الزبائن لخدماتها على أنها ذات جودة وملائمة أكبر وتوفر لهم خيارات أكثر. والنتيجة هي أن ثلث مستخدمي المنتجات الرقمية يعتمدون على الأقل على خدمات شركتين من شركات الفنتك، مبينة بذلك الميل نحو التكنولوجيا الجديدة خاصة تلك التي تتميز بصعوبة الحصول عليها (Omarini, 2018: 27) (Zachariadis & Ozcan, 2017: 3).

يرى البعض بأن البنوك تواجه أمام ظهور الأطراف الثالثة خطر تراجع أو تقنين دورها كوسيط مالي مالم يتم ايجاد طريقة جديدة لخلق القيمة. وبهذه الحالة، على البنوك الاختيار بين: أن تحمي حصتها وقطاعاتها السوقية من خلال تطوير خدمات تنافسية أو اعتناق التغيير من خلال العمل مع مقدمي الخدمات والمطورين الجدد الذين يركزون على الزبون وليس على ما تتبعه البنوك والمؤسسات المالية للسوق. في حين يرى البعض الآخر أن هذا أمر مستبعد لامتلاك البنوك نقاط قوة تتغلب بها على الأطراف الثالثة ومنها: أن الجدد يجب أن يلتزمون قانوناً بالتقارير الدورية، وعمليات منع غسيل الأموال وغيرها وهذه مهام معقدة وصعبة ومكلف وتحصل مقابله على حصة سوقية صغيرة. الميزة الثانية هي مسألة الثقة، إذ يصعب تغيير تفكير ورأي الناس بالبنك وتحويل هذه الثقة للأعمال الجديدة، فلا يتم الأمر بين ليلة وضحاها وهو صعب (Zachariadis & Ozcan, 2017: 2-16) (Omarini, 2018: 27).

رابعاً. التحديات: يرافق تطبيق الصيرفة المفتوحة عدة تحديات ومنها:

١. **الخطر الأمني والخصوصية:** مشاركة البيانات تسمح بتوفير خدمات أكثر ملائمة وأكثر شخصية للزبون أي تناسب حاجاته الفردية ولكن على حساب خصوصية البيانات واحتمال انتهاكها والاستخدام غير المشروع لها، كما يمكن أن تتعاقد الأطراف الثالثة مع أطراف رابعة وتشارك معها البيانات دون إذن وعلم الزبون والبنك وهذا يخلق شعوراً بالضعف وعدم السيطرة لدى الزبون، ومن الأمثلة على استغلال بيانات الزبون دون علمه وإذنه هو شركة كامبريدج اناليتكا واستغلالها لبيانات الفيسبوك. كما أن هناك مخاطر متمثلة بالهجمات السيبرانية، واحتمال السهو والخطأ من قبل الزبون في منح إذن الدفع. والبنوك الآن مطالبة بالموازنة بين سهولة الوصول والأمن (IIF, 2008: 1).

٢. **الرقابة:** تتعدد الجهات التي تشرف على موضوع مشاركة البيانات وأمانه مثل جهات الرقابة المصرفية، سلطات المنافسة وحماية المستهلك وغيرها. ومع ذلك يمكن أن تكون الرقابة على الأطراف الثالثة محدودة وصعبة ولاسيما في الحالات التي لا يكون فيها للبنوك علاقة تعاقدية معها أو تكون غير مرخصة أو لا تتبع جهة تنظيمية، فالابتكار عالمي وسريع ولكن التنظيم محلي وبطيء. معظم التشريعات واللجان التنظيمية في العالم لا تطالب الأطراف الثالثة بالترخيص أو التفويض بل تتوقع وجود اتفاقات تعاقدية بينها والبنك تنظم الوصول للبيانات، ويوجد من لا يطالب بهذا اتفاقات ولكن يكون مجال الحصول على البيانات محدداً. أما في دول الاتحاد الأوروبي فلا بد أن تكون مرخصة ولها ارتباطات تعاقدية مع البنوك، والأخيرة مطالبة بمنحها حق الوصول للبيانات مالم يكن لديها سبب يمنعها كالكشك بوجود خطر احتيال (BCBS, 2019: 12-13).

٣. **المسؤولية ومخاطر السمعة:** إن تحديد المسؤولية في حالة فقدان بيانات حساسة أو خسائر مالية هو أمر معقد بسبب تزايد أعداد هذه الأطراف، ويصعب تحديد المسؤول عن الأضرار التي لحقت بالزبون. وغالباً ما يتهم البنك أولاً حتى لو كانت الأطراف الثالثة مذنبه، فتواجه البنوك تحديات حل النزاعات معها. ويمكن أن تواجه البنوك مخاطر السمعة حتى بوجود قوانين تحدد المسؤولية لأنها تعتبر نفسها الوصي على بيانات الزبون الذي يضع ثقة كبيرة بالبنك. وتتنظر الى بيانات زبائننا على أنها مسؤولية وأنها تقوم بدور الوكيل أكثر من تعاملها معها على أنها أحد موجوداتها. ولطالما كانت البيانات التي لديها تخضع للتدقيق والقوانين وإدارة المخاطر الناجمة عنها وهو ما يعود عليها بقبالية أكبر على تحديد الاحتيال والتحقق من الهوية (Brodsky & Oakes, 2017: 3).

٤. **عوائق الاعتماد:** أحد عيوب خدمات الدفع التي اختبرتها/لاحظتها الأطراف الثالثة هي أنها تفتقد لبعض الوظائف ومنها استرداد المبالغ refund، والتي تعد ميزة مهمة للتعاملات عبر النت. كذلك ضعف التغطية الاعلامية للصيرفة المفتوحة (Fingleton & ODI, 2019: 5).

٥. **وعي الزبون:** من أكبر التحديات التي تواجه الصيرفة المفتوحة هي توعية وتنقيف الزبون ليفهم تماماً لأي الاغراض ستستخدم بياناته قبل منح الإذن أو التصريح، لأنه قد لا يدرك مدى أهمية وحساسية بعض البيانات كما تدركها الجهات التنظيمية والبنوك (Brodsky & Oakes, 2017: 4).

خامساً. أنواع الخدمات ضمن إطار الصيرفة المفتوحة: إن السماح للأطراف الثالثة بالوصول لبيانات الزبون لدى البنك يساعدها في بناء وتطوير تطبيقات تقدم خدمات مصرفية أكثر خصوصية للزبون وبتكلفة أقل، وتتضمن عدة أنواع من الخدمات كما موضح في الجدول (١):

الجدول (١): أنواع الخدمات في إطار الصيرفة المفتوحة

المطبقة/المقدمة	تحت التجربة	في مرحلة التطوير
خدمات تجميع الحسابات	اقراض الزبون، تحسين ملف الائتمان	تحويل الحسابات وحسابات التوفير الصغيرة
مدراء ماليين شخصيين	الاقتراض الآلي للسحب على المكشوف	خدمات مقارنة المنتجات
الادارة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	مدفوعات التجارة الالكترونية، التحقق من الهوية، نصائح عن الديون	حماية أموال الناس
الصيرفة المفتوحة كخدمة	إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	ابتكارات غير متوقعة

Source: Fingleton & ODI, 2019, Open Banking, preparing for left off, p 26.

أ. **الخدمات المقدمة فعلياً:** وتتكون من الخدمات الآتية:

١. **خدمات تجميع الحسابات Account aggregation services:** تسمح هذه الخدمة بتجميع ودمج كل البيانات المالية لحسابات الزبون (جاري، توفير، بطاقات الائتمان وغيرها) لدى مختلف البنوك والمؤسسات المالية، ليتمكن من الاطلاع عليها من خلال واجهة واحدة بدلاً من الدخول بشكل منفصل لكل حساب على حده. حيث يدخل الزبون لموقع شركة فنتك أو شركة مالية ويقوم بتنزيل تطبيق يقدم هكذا خدمات مثل تطبيق Quicken ويمنحه الإذن بالوصول لبياناته المصرفية (دون الكشف عن كلمة المرور واسم المستخدم) وعندها يقوم التطبيق بتجميع وعرض كل حساباته في مكان واحد. فيسهل على الزبون الاطلاع والمقارنة ومن ثم التخطيط والادارة المالية لأهدافه

واتخاذ قراراته، فتؤدي هذه الخدمات لزيادة المنافسة بين من يقدمها بهدف كسب الزبون. يقدم هذه الخدمة كلاً من الأطراف الثالثة وبدأت تقدمها البنوك التسعة الكبرى في المملكة المتحدة، مثل Barclays, Lloyds and NatWest/RBS. في السابق كان الزبون يضطر للسماح بكشط الشاشة من قبل مقدمي هذا النوع من الخدمات، وهو أمر غير آمن لأن العملية تؤدي الى كشف اسم المستخدم وكلمة المرور كما لا يمكن القيام به على كل الحسابات. ويمكن تجميع حسابات أكثر من زبون معاً لإدارة أهداف مشتركة، مثل تجميع حسابات العائلة (الزوج والزوجة) أو تجميع حسابات الزبون الشخصية وحساب شركته (Reynolds, 2017: 11) (PWC & ODI., 2018: 11).

٢. **مدراء ماليين شخصيين:** بالاستفادة من خدمة تجميع الحسابات يتمكن المدراء الماليون من الاطلاع على الموارد المالية للزبون ثم بيان أنماط انفاقه وتقديم مقترحات عن كيفية وضع ميزانية أو تخطيط انفاقه وادخاره وكذلك توفير عروض ليتمكن الزبون من اختيار أفضلها. فمثلاً يقترحون على الزبون عروض لصفقات طاقة أفضل في حال كان الانفاق على الطاقة كبيراً، ولفت الانتباه الى العادات اليومية التي توفر الأموال، أو تذكير الزبون بمدفوعات اشتراكات دورية وعرض أسعار أفضل لنفس الخدمة وغيرها. إن حث الزبون على المفاضلة بين الصفقات التي تناسبه أكثر تزيد من انخراطه في هذا النوع من الخدمات وطلبه لها ومن ثم التحول من شركة وبنك لآخر وبالتالي زيادة المنافسة. في السابق كان الوصول للبيانات يتم عبر كشط الشاشة كما أن هكذا خدمة مكلفة، ولكن ضمن إطار الصيرفة المفتوحة يمكن للزبون اختيار المدير المالي الذي يمتلك رخصة من جهات رسمية لتقديم الخدمة ويقلل خطر الأمن وبكلفة أقل. كما يمكن أن يحصل الزبون على مزية أخرى وهي قدرة المدير المالي -لأنه جهة مرخصة- على اتخاذ القرار وأداء المدفوعات عنه في حال وجد صفقة أفضل. من الأمثلة على الشركات التي تقدم الخدمة Yolt, Moneyhub (PWC & ODI., 2018: 11).

هناك عدد قليل من مقدمي الخدمة الأولى والثانية في السوق، وكلاهما محدد بنوعين من المنتجات في إطار الصيرفة المفتوحة. مما يعني أن الأطراف الثالثة تطلع على جزء من أموال الزبون، إذ هناك معاشات التقاعد، قروض الرهن العقاري والتوفير النقدي التي لا تغطيها الصيرفة المفتوحة. وأن الوصول لها والاستفادة منها يتطلب وجود مالية مفتوحة Finance Open (Reynolds, 2017: 11).

٣. **الإدارة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تساعد برمجيات الإدارة المالية هذه المشاريع في أتمت العديد من مهامها المالية التقليدية كإعداد التدفق النقدي المتوقع وإدارة كشوفات الدفع والفواتير. كشط الشاشة هو الأمر الذي لا ترغبه هذه المشاريع وعليه توفر لها الصيرفة المفتوحة طريقة آمنة للاستفادة من الخدمة دون الحاجة الى الكشف عن بيانات سرية (PWC & ODI., 2018: 11).

٤. **الصيرفة المفتوحة كخدمة:** الشركات التي تقدم هذه الخدمة تقوم بتوفير الدعم والأدوات اللازمة لشركات الفنتك والبنوك الصغيرة وغيرها التي ترغب بتبني الصيرفة المفتوحة ولكن ليس لديها في الداخل خبراء في هذه المسائل. وتمثل هذه الأطراف جزءاً مهماً من نظام الصيرفة المفتوحة لأنها تمثل حلقة وصل بينها وبين الشركات التي ترغب في دخول هذا النظام واستخدام API دون تحمل تكاليف تطوير كبيرة. أي إنهم يلعبون دور مقدمي خدمات تقنية technical service provider، وهو ما يسمح بتطوير النظام بشكل أسرع لأنه يقلل من حواجز الدخول. وهناك عدد متزايد من هذه

الشركات تحاول إيجاد حلول وطرق للاستفادة من الصيرفة المفتوحة دون أن تحتاج الشركات الصغيرة لاستثمارات كبيرة. من أمثلة هذه الشركات: (Token) (True Layer) (OpenWrks) (Yapily). (Reynolds, 2017: 11) (PWC & ODI., 2018: 11)

ب. الخدمات قيد التجربة **In testing**: وتتمثل بالآتي:

١. **إقراض الزبون**: إن إعطاء المقرض التصريح بالوصول الى بيانات المقرض المصرفية من شأنه تسريع عملية الحصول على قروض. ففي الحالات الاعتيادية، يقدم المقرض عدة قوائم عن دخله ومعاملاته المالية وغيرها من الامور التي تأخذ وقتاً وجهداً وقد يحجم المقرض في النهاية بسبب الاجراءات الطويلة. أما الآن ومع إذن الوصول للبيانات يمكن للأطراف الثالثة (شركات ومكاتب تقدم ائتمان) تسريع كل هذه العملية والحصول على بيانات أكثر موثوقية مباشرة من البنك وتحديد الجدارة الائتمانية. مثال: شركة Account Score (Reynolds, 2017: 11).

٢. **الاقتراض الآلي للسحب على المكشوف**: إن السحب على المكشوف غير المصرح به أو غير المتفق عليه مسبقاً بين البنك والزبون يكون مكلفاً جداً خاصة للزبائن الصغار. وعليه فإن الحصول على الأموال بشكل آلي من قبل مقرض آخر غير البنك وبفوائد منخفضة يساهم بشكل كبير في تخفيض الكلف. في غياب الصيرفة المفتوحة سيكون على الزبون السماح بكشط الشاشة أو إعطاء اسم المستخدم وكلمة المرور للجهة التي تقدم له الائتمان وهو أمر غير آمن. أما بوجود الصيرفة المفتوحة فإن الزبون يمنح المقرض (طرف ثالث) إذن الوصول الى بيانات حسابه الجاري ويخوله بإضافة قرض صغير الاجل (بتكلفة أقل من البنك) الى حسابه عند الحاجة (عندما يقل رصيده او سيبدأ في السحب) لكيلا يضطر للسحب على المكشوف. مثال: شركة Safetynet Credit (PWC & ODI., 2018: 12).

٣. **تحسين ملف الائتمان**: توجد هذه الملفات لدى وكالات الائتمان وهي سجلات عن الائتمان الذي حصل عليه الزبون أو تقدم لطلبه خلال حياته. تمكّن ملفات الائتمان المقرضين من تقييم قدرة المقرض على السداد لأنها تظهر كل الائتمان الذي حصل عليه الزبون وسدده. ولكن غالباً ما تحتوي تقارير الائتمان التي تقدمها هذه الوكالات (من خلال اطلاعها على ملف الائتمان) على أخطاء وحذف وتكون مكلفة ويصعب تصنيفها، كما يمكن ألا تكون دفعات الايجار من ضمن الملف، وأيضاً توجد شركات لا تقدم معلومات لهذه الوكالات الائتمانية مثل شركات الطاقة مما يعني أن الملف الائتماني لا يعبر بشكل كامل عن سلوك الزبون فيما يتعلق بالسداد. مثلاً يوجد في المملكة المتحدة (٥,٨) مليون شخص له ملف ائتماني ضعيف، ولكن يمكن لبيانات الصيرفة المفتوحة أن توفر بديلاً عن هذه الملفات من خلال الاطلاع على كل مدفوعاته ومعاملاته (كدفع الايجار مثلاً) ومقارنتها مع الملف الحالي، وهذا يمكن أن يحسن من ملفه وحصوله على قرض. كما سيكون هناك شفافية أكبر لكل الأطراف. وهناك شركات تستخدم الصيرفة المفتوحة لتحسن الملفات الحالية أو تنشأ واحداً جديداً. ومنها RentalStep, Credit Kudos, (Fingleton & ODI, 2019: 26) (Reynolds, 2017: 12).

٤. **مدفوعات التجارة الالكترونية**: يضطر زبائن التجارة الالكترونية لإعطاء تفاصيل بطاقتهم إما للتاجر أو لمعالج مدفوعات (وهو شركة تعمل كوسيط بين البنك والتاجر) من أجل اتمام عملية الدفع. وهذا يعتبر مكلفاً للتاجر لأنه يدفع رسوم معالجة البطاقات عن الدفعات التي يستلمها وبالتالي يمرر الكلفة الى الزبون في شكل أسعار أعلى، ويشكل خطراً أمنياً للزبون من حيث احتفاظ التاجر

أو معالج المدفوعات بتفاصيل بطاقته. هناك بعض مواقع التسوق التي تقبل الدفع من الزبون من خلال تحويل مصرفي، ومعظم البنوك تسمح بهكذا دفع لمرة واحدة أو للمنتجات التي تشتري بشكل متكرر ودائم. أما ميزات الدفع في الصيرفة المفتوحة فتسمح بأن يدفع الزبون (أو يسمح لطرف ثالث بالقيام بالعملية نيابة عنه) بسرعة وسهولة وكلفه أقل من حسابه المصرفي مباشرة للتجار دون الحاجة لاستخدام البطاقات ذات التكلفة العالية نسبياً والاحتفاظ بسرية بطاقاته. ويوفر على التاجر دفع الرسوم مما قد ينتج عنه انخفاض تكاليفه وانعكاسها في شكل أسعار أرخص. وبهذه الطريقة يتوقع أن توفر الصيرفة المفتوحة على التجار رسوم تقدر ب ١,٧ مليار جنيه استرليني سنوياً فتستفيد المشاريع الصغيرة. من الأمثلة عن مقدمي هكذا خدمات: Trustly, CashFlows (Fingleton & ODI, 2019: 27).

بدأ مقدمو خدمات مدفوعات الصيرفة المفتوحة بتفعيل وظيفة الدفع للتجار ولكن المؤشرات تدل على أن عدم وجود خيار إعادة الأموال يمكن أن يكون سبباً في عدم اعتمادها. وهناك من يتجه نحو إعادة شحن المحفظة الالكترونية بدلاً من البطاقات المكلفة (Reynolds, 2017: 12).

٥. **التحقق من الهوية:** إن الهدف من التحقق من الهوية هو المساعدة في منع عمليات غسيل الأموال والالتزام بقوانين معرفة الزبون. إن التحقق من هوية الزبون وأهليته للحصول على الخدمات المالية هو أمر شائع ويتطلب أن يقدم الزبون معلومات حساسة مثل جواز السفر وفواتير قديمة كدليل على العنوان. هذا التحقق أو المعرفة يأخذ وقتاً من الزبون ولا تلائمه وتعد مكلفة لكل الأطراف. ولكن من خلال الصيرفة المفتوحة بإمكان الزبائن الوصول لبياناتهم واستخدامها لتسهيل التحقق من الهوية وشرعيتها بشكل أسهل وتتمكن الأطراف الثالثة من التأكد من هوية الزبون عبر دليل قوي ويتجنبون الكثير من عمليات الاحتيال وغسيل الأموال. من مقدمي هذه الخدمة شركة The IDCo (Fingleton & ODI, 2019: 27).

٦. **نصائح عن الديون:** يطلب العديد من مقدمي خدمات النصائح تفاصيل من الزبون يملأها يدوياً أو تطلب شفويّاً الأمر الذي يكون مرهقاً، كما أن هناك تفاصيل يصعب تفسيرها وفهمها. بينت إحدى الدراسات بأن من بين (١,٧) مليون شخص في المملكة المتحدة يحتاجون الى نصيحة مالية، و ٦٥% فقط يحصل عليها. أي أن هناك ٦٠٠,٠٠٠ شخص يحتاجها وغير قادر على الحصول عليها. كما أشار مسح أجرته FCA بأن ٣٠٠,٠٠٠ شخص يدفعون أموالاً مقابل خطط لإدارة الدين ويدفعون ما يقارب (٢٠٧) مليون باوند سنوياً مقابلها. يسمح الاطلاع على البيانات بتحديد قرارات وأنماط الانفاق التي تتسبب في المشاكل وكيفية اجراء الحسابات في حال كان دخل الفرد متقلباً. حالياً، شركة Tully تقدم خدمة نصائح عن الدين وتعتمد على الصيرفة المفتوحة في الحصول على صورة كاملة عن التاريخ المالي للزبون ومساعدته في وضع الميزانية ودفع الدين (PWC & ODI., 2018: 12).

٧. **اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** إن الحصول على قرض يتطلب تقديم بيانات وقوائم المشروع لستة أشهر لبيان الجدارة الائتمانية. بالنسبة لهذه المشاريع، هذه العملية بطيئة ويمكن حدوث خطأ فيها وكذلك تفضل الاقتراض من بنوكها. توصل تقرير Treasury Select Committee في ٢٠١٨ الى أن سوق إقراض هذه المشاريع في UK عانى من قلة المنافسة وأحد أسباب ذلك هو تردها في الاقتراض من غير بنوكها. تسمح الصيرفة المفتوحة بتزويد المقرضين الخارجيين ببيانات المشاريع المصرفية وبالتالي تسريع القرار بشأن

القرض، أو السماح للسماسرة بالبحث لهم عن قرض. وهو ما يمكن أن يزيد من المنافسة وحصول المشاريع على الائتمان. كما تكون البيانات التي يتم الوصول إليها عبر API البنك أكثر موثوقية من بيانات مستنسخة أو مسحوبة إذ يمكن أن تكون متلاعب بها. هناك عدد من المقرضين بدأوا باستخدام الصيرفة المفتوحة لتسريع عملية اتخاذ القرار وتقليل الاحتيال خلال عملية الاكتتاب. من أمثلتها: iwoca, Funding Options . (PWC & ODI., 2018: 12)

ج. خدمات في مرحلة التطوير والتصميم In design: وتشمل:

١. تبديل الحسابات وحسابات التوفير الصغيرة Account sweeping and micro savings:

إن زبائن البنك الذين دائماً ما يتبقى لهم رصيد معين في حسابهم الجاري يفوتون فرصة الحصول على فوائد إذا ما حولوا ذلك الرصيد الى حساب توفير. وهذا ما أشارت اليه CMA في تحقيقاتها في سوق صيرفة التجزئة في UK وهو التحويل الآلي لهذه الارصدة الى حسابات توفير صغيرة. وبينت أن هناك ٩ مليون حساب جاري برصيد متوسط قدره (٧٥٠٠) باوند لا تحصل على فوائد. يمكن للصيرفة المفتوحة أن تساعد هؤلاء على تحديد الاموال الممكن تحويلها وأداء المدفوعات وجني ٤٠٠ باوند سنوياً من خلال تطبيقات حسابات التوفير الصغيرة دون الحاجة لكشط الشاشة.

مثال: شركة Moneybox. (PWC & ODI., 2018: 13)

٢. خدمات مقارنة المنتجات: ستسمح هذه الخدمة للزبائن بالمقارنة بين المنتجات الأفضل لهم في

مجالات القروض، رسوم السحب على المكشوف، والرسومات المصرفية الأخرى. وبوجود منهج معياري للمقارنة سيتمكن الزبون من الحصول على أفضل الصفقات ويحفز المنافسة والابتكار. وبالإمكان أيضاً منح الإذن بالتصرف واتخاذ القرار وفقاً لشروط معينة. مثلاً، يحدد الزبون أنه في حال كان هناك بطاقة ائتمان أقل تكلفة بحوالي ٢% فعلى الطرف الثالث طلب تلك البطاقة وتحويل رصيده اليها وقفل حساب البطاقة مع البنك الحالي، وهذا سيتم أوتوماتيكياً.

حالياً، مقارنة المنتجات هو أحد أهداف CMA إلا أن القليل من الشركات تقدم هذه الخدمة ولا تقدم أياً من المواقع الكبيرة خدمة المقارنة للأسعار، وتجري حالياً تحقيقات لمعرفة السبب. من الشركات المقدمة لهذه الخدمات Finnovation Labs, Funding Xchange (Fingleton & ODI, 2019: 28)

٣. حماية أموال الناس Protections for financially vulnerable people: إن الأشخاص

الذين يكون وضعهم المالي ضعيفاً مثل كبار السن والأشخاص الذين يعانون من مشاكل نفسية يعتمدون على دعم العائلة والأصدقاء في إدارة أمورهم المالية. وهذا يتطلب العديد من الاجراءات المتعبة لكلا الطرفين مثل امتلاك توكيل رسمي. ولكن في الصيرفة المفتوحة يتم تحويل أطراف ثالثة عبر التطبيقات التي تطورها لكي ترسل تنبيهاً لشخص موثوق بأن هناك أنشطة غير اعتيادية في الحساب. حالياً يتم تصميم وتطوير هكذا خدمات. تقدم هذه الخدمة شركة Kalgera (Reynolds, 2017: 12).

٤. ابتكارات غير متوقعة: مثل:

❖ الشمول المالي: أي مساعدة من هم مستبعدون ويعانون ضغطاً مالية. وتتسابق شركات الفنتك لتطوير خدمات لمساعدة هؤلاء (Fingleton & ODI, 2019: 29).

❖ المساعدة القانونية ونصائح الدعم الاجتماعي: الوصول للبيانات يسمح بالاطلاع على الوضع المالي للشخص وتحديد أهلية المتقدم القانونية. إن تقديم المشورة القانونية تتطلب عادة نسخ من

كشف الدخل وكشوفات مصرفية لتحديد أهلية الزبون لكي يتم تقديم المشورة له (Fingleton & ODI, 2019: 29).

❖ **المطالبة بالمبالغ المترتبة عن الحصول على مساعدات وتبرعات:** يوجد في المملكة المتحدة قانون يمنحك نسبة مئوية من المبلغ الذي حصلت عليه كتبرع ومساعدة. فإذا حصلت مؤسسة خيرية على ١٠٠ باوند فإن الحكومة تعطيها ٢٥ باوند آخر كنوع من التشجيع على التبرع. وعليه تساعد الصيرفة المفتوحة من خلال الوصول الى بيانات المتبرعين من تحديد وطلب المبالغ الإضافية التي ستحصل عليها قانونياً (Fingleton & ODI, 2019: 29).

المحور الثالث: الجانب العملي/تجارب دول مختارة

سنتناول في هذا المحور تجارب بعض الدول في تطبيق وتبني الصيرفة المفتوحة وما تقوم به دول أخرى لتهيئة أسواقها لهذا التوجه. وسنلقي الضوء على هذه التجارب ضمن عدة نواحي ومعايير.

١. **جهة المبادرة Initiator:** يمكن تقسيم الدول من حيث مبادرتها بتبني الصيرفة المفتوحة الى دول تبنتها بالإلزام أو بالقانون والتشريعات التي فرضتها جهات رسمية في الدولة على عدد من البنوك ولذلك يطلق عليها مصطلح Regulator-led، وهنا ليس للبنوك أن ترفض اعتمادها إذ هي ملزمة قانوناً بمشاركة بياناتها مع أطراف ثالثة. في حين توجهت دول أخرى لتبنيها مدفوعة من السوق الذي تابع وتأثر بهذه التجربة الجديدة وأصدائها. أي هي دول تبنتها بسبب ضغط المنافسة في الاسواق وعليه الجهة المبادرة بالتبني هي السوق وأطلق عليها مصطلح Market-driven. والجهات المبادرة هي السلطات النقدية المركزية Central Market Authority MA وهيئات المنافسة Competition Authority والهيئات الصناعية Industry Bodies IB.

نلاحظ من الجدول (٢) أن المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وأستراليا من خلال جهات رسمية متمثلة بـ CMA، PSD2، CDR (Consumer Data Right) على التوالي فرضت على بنوكها الكبرى مشاركة البيانات مع الأطراف الثالثة ابتداءً من تاريخ محدد، على أن تلحق بها البنوك الأصغر خلال فترة زمنية لاحقة ومعلن عنها.

اتجهت دول أخرى نحو تهيئة أسواقها للصيرفة المفتوحة بإصدار تعليمات وخطوط عريضة للعمل ومعايير لبناء API لكن لم تجربها أو تلزمها بالعمل بها، أي بدأت تنظيم أسواقها واتخاذ خطوات فعلية لتبنيها فهي في مرحلة انتقالية. أما في دول أخرى كما في سنغافورة تعاونت البنوك الكبرى في العمل على هذه الأمور مع السلطات النقدية (التمثلة بـ MAS Monetary authority of Singapore).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشار "مكتب الحماية المالية للمستهلك" الى الحاجة لأن يكون هناك طريقة وصول أكثر أمناً للبيانات بدلاً من كشط الشاشة. وفي هذا الصدد قام عدد من البنوك الأمريكية بأطلاق API وبوابات لتطوير الصيرفة المفتوحة. وكذلك أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تقريراً غايته تبني الابتكار في مجال الاقراض والمدفوعات وإدارة الثروة، إضافة الى تعليمات عن الصيرفة المفتوحة ومشاركة البيانات المالية. ولكن كل الارشادات التي أطلقتها الجهات الرسمية هي غير ملزمة وتركت القيادة للصناعة أو السوق.

شرّعت المكسيك في آذار ٢٠١٨ قانون ينظم عمل الفنتك، ويلزم بالصيرفة المفتوحة أي بمشاركة البيانات الذي من المفروض أن يخدم ٤٢ مليون مواطن أي ٥٦% من السكان. والقانون

في تلك المرحلة كان عاماً ولكن تابع البنك المركزي ووزارة المالية مسألة تطويره وصياغة تفاصيل أكثر.

سهل مجلس المدفوعات النيوزيلندي من مهمة مشاركة البيانات في نيوزيلندا عبر تعاون البنوك مع شركات الفنتك لإيجاد خارطة طريقة وبناء API لتبني الصيرفة المفتوحة منذ ٢٠١٨. وتلقت صناعة الصيرفة رسالة من وزارة التجارة والمستهلك في أيلول ٢٠١٩ اعربت فيها عن قلقها من بطء سير العمل في هذا المجال. ثم أعلن المجلس في تموز ٢٠٢٠ عن آخر نسخة ل API.

أما في أفريقيا، فلا توجد قوانين تلزم بتطبيقها في أي دولة ولكن هناك مبادرة ودعوة من القطاع الخاص في نيجيريا لتطبيقها وتبني معاييرها لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية من منطلق وجود (٣٦,٦) مليون شخص (كما في ٢٠١٨) من النيجيريين غير المشمولين مالياً. فبالنسبة لمعايير API في افريقيا، تطور نيجيريا من هذه المعايير ولديها ما يشبه خارطة الطريق لها، إذ يعمل لتطويرها القطاع الخاص ضمن إطار تعاوني مع البنك المركزي النيجيري الذي أدرج الصيرفة المفتوحة ضمن أهدافه التي يجب تحقيقها حتى عام ٢٠٣٠. وتعمل على تبنيها كل من جنوب افريقيا وروندا طبقاً لنسخة مبادرة UK.

حقق النظام المالي الهندي تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة وكانت الحكومة تتخذ العديد من الخطوات باتجاه الرقمنة مما جعله مهيناً للصيرفة المفتوحة التي أصبحت جزءاً من قطاع الخدمات المالية والفنتك. وبالرغم من إلزامية تطبيقها إلا أن الهند تميزت باشتراك الحكومة والسوق معاً وبشكل فعال في صياغتها وتبنيها. لحقت هونغ كونغ أيضاً بالتطور وكانت مبادرتها الزامية من قبل Hong Kong Monetary Authority HKMA، إلا أنها وبخلاف المملكة والاتحاد الاوربي منحت البنوك حرية أكبر من حيث الإطار الزمني اللازم للتطبيق إذ يمتد على أربع مراحل بدءاً من ٢٠١٩.

قامت اليابان ضمن التنقيحات التي أجرتها على قانون الصيرفة عام ٢٠١٧ بوضع أطر لتنظيم عمل مقدمي خدمات الدفع الالكتروني وخدمات معلومات الحساب. وطُلب من البنوك أن تعلن عن تعاونها وتعاقدتها مع الأطراف الثالثة، وأن تطبق وتنفذ الصيرفة المفتوحة في حزيران ٢٠٢٠. وفي أيلول ٢٠١٩ حصلت الجهات الرسمية على تفاصيل عن حجم الاتفاقات المبرمة في هذا الخصوص ودعت الأطراف المعنية الى اجتماع طارئ لتعبر عن عدم رضاها عما أنجز حتى الآن وأن هناك الكثير للقيام به حتى وقت التطبيق. أصدر البنك المركزي البحريني الإطار العملي للصيرفة المفتوحة في ٢٨/١٠/٢٠٢٠، وجاء مكملاً ومطوراً للتوجيهات التنظيمية التي وضعها في تشرين الثاني ٢٠١٨، والتي تلزم جميع البنوك بالتبني على مراحل ابتداءً من ٣٠ حزيران ٢٠١٩. أعلن البنك المركزي السعودي عن "سياسة المصرفية المفتوحة" في بداية ٢٠٢١ وأنه الآن في مرحلة التصميم والتي ستستمر حتى منتصف ٢٠٢١ ثم سيبدأ التنفيذ الذي يشمل وضع أطر العمل والبنى التحتية وغيرها في النصف الثاني من السنة. وسيتم إطلاق المبادرة في كل المملكة خلال النصف الاول من ٢٠٢٢. وتأتي هذه الخطوة لتطوير القطاع المالي ودعم القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد الرقمي والتي تعد من أهم الأهداف المنبثقة من "رؤية المملكة ٢٠٣٠".

الجدول (٢): الجهة المبادرة بالتبني

Market Driven	Regulation	الجهة المبادرة بالتبني
	UK	CA + MA
	الاتحاد الاوروبي	CA متمثلة بـ (2PSD)
	استراليا	CA
سنغافورة		IB + MA
	المكسيك	MA
هونغ كونغ		MA
اليابان		IB + MA
USA		IB
الهند		MA
نيوزيلندا		IB
نيجيريا		Private sector
	البحرين	MA
	السعودية	MA

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Open Banking Report للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠).
٢. من حيث الجهات المشمولة بالتطبيق: اختلفت جهات المبادرة في الدول إلا أن أغلبها اتفقت على تطبيقها من قبل البنوك الكبرى أولاً ثم في مرحلة لاحقة تبدأ بتبنيها البنوك الصغرى. والسبب هو أن البنوك الكبرى تسيطر على الجزء الأكبر أو أغلب السوق وبالتالي لديها عدد أكبر من الزبائن، إضافة الى امتلاكها امكانيات أكبر لتبنيها مقارنة بالغير. في UK ابتدأت البنوك التسعة الكبرى بالتطبيق ثم منحت بقية البنوك مهلة سنة لتلتزم هي الأخرى، ووصل عددها في ٢٠١٩ لأكثر من ٣٠ بنك عدا التسعة الكبار وبحلول ٢٠٢٠ والزامية التطبيق باتت أغلب البنوك تطبقها ولكن واجهت بعض المشاكل.

أما في الاتحاد الاوربي فكانت كل البنوك التي تقدم خدمات حسابات الدفع الالكترونية مشمولة بها. توصلت Deloitte في مسح أجرته في ٢٠١٨ أن ٢٧% من البنوك الاوروبية في مرحلة بدائية من تطبيق الصيرفة المفتوحة بينما ١٦% منها في مرحلة متقدمة. في حين أقر أكثر من نصف المستجيبين بأن ليس لديهم ميزانية لأجل ذلك أو أنهم في مرحلة أخذها بنظر الاعتبار. وكذلك وضعت الحكومات في استراليا ونيوزيلندا قيوداً، إذ تلتزم بتطبيقه البنوك الأربعة الكبرى في استراليا، ثم تلتزم به البنوك الأصغر تدريجياً بعد سنة لكي تتعلم من تجارب السابقين. ثم في خطوة مستقبلية ستدخل الشركات الأسترالية غير المالية مثل الاتصالات والتأمين وغيرها ضمن النطاق. أما في المكسيك فالجهات المشمولة تتضمن كل المؤسسات المالية، ولكن شروط التطبيق والعمل تختلف حسب حجمها. الدول التي لا تلزم بنوكها بالتبني قانوناً كانت هي الأخرى بنوكها الكبرى أول من تبناها لما تتطلبه من استثمارات كبيرة في التكنولوجيا الجديدة.

٣. وضع معايير لمشاركة البيانات عبر API/المعيارية: هناك اختلاف فيما يتعلق بإيجاد صيغة معيارية لتوحيد الواجهات والمراسلة والأمن لجعل الوصول للبيانات أكثر مرونة وفعالية، فالمنظمون يفاضلون ما بين ايجاد معايير عامة إلزامية لمشاركة البيانات وبين تبني الابتكار وترك الأسواق تطور الحلول. مما يعني أن الجهة المنظمة للمعايير قد تكون الجهات الرسمية كما هي الحال في (UK، استراليا، هونغ كونغ، سنغافورة، مكسيك، الهند)، أو طورها السوق وحده أو

بالتعاون مع الجهات الرسمية كما في حالة الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا. أما من حيث المستوى التنظيمي للمعايير فهو: عالي (UK، استراليا، المكسيك)، متوسط (EU، هونغ كونغ، الهند) منخفض (يابان، USA). وضعت FCA في UK مستويات عالية من المعيارية مما سهل عمل الأطراف الثالثة وجعلها مرجعاً لكل الدول، وصدرت أول نسخة من المعايير في كانون الثاني ٢٠١٨ والثانية في آذار والثالثة في أيلول من نفس العام. أما في الاتحاد الأوروبي ولوجود قصور في معايير API التابعة لـ PSD2 جاءت عدة مبادرات من السوق لتطويرها مثل (Berlin group, STET, Polish API). وتجدر الإشارة إلى أن كل APIs التي اعتمدها في الاتحاد كانت محلية، ولكن مبادرة Berlin Group's NextGen PSD2 أطلقت API معياري الذي يعتبر عابر للحدود. ويمكن لأي شركة فنتك الوصول لبيانات البنوك إذا كانت مسجلة أو مرخصة كمقدم خدمات معلومات الحساب أو مقدم لخدمات الدفع.

تتبنى سنغافورة المنهج الطوعي، إذ اصدرت سلطة النقد دليل مرجعي عن API قامت بتطويره بالتعاون مع البنوك، وتركت الاختيار للبنوك في تبنيها أو تطوير معايير خاصة بها. من فوائد وجود صيغة معيارية لـ APIs هي سرعة وسهولة الوصول للبيانات وبطريقة واحدة بدلاً من وجود صيغة وتعليمات مختلفة لكل بنك مما يسهل عمل المطورين لبناء وربط تطبيقاتهم بالبنوك وتسهيل تقديم خدمات من قبل الأطراف الثالثة. في بعض الدول تُرك الأمر للبنوك لتقوم بوضع وتطوير معايير API مثل هونغ كونغ. في دول أخرى مثل USA يطور هذه المعايير السوق (بنوك وشركات فنتك وأطراف أخرى) وتتبنها بعض البنوك مثل Wells Fargo, Citibank, Bank of America.

من الجدير بالذكر أن معظم الدول تضع قيوداً على الرسوم التي تتقاضاها البنوك من الأطراف الثالثة لقاء استخدامها API لتغطية تكاليفه، أما AUS, UK, EU فتمنع الرسوم لأن ذلك يعرض مزايا الابتكار للخطر. في حين تتجه الدول الأخرى نحو ترك مناقشة الشروط التجارية والرسوم للبنوك والأطراف الثالثة مثل اليابان وسنغافورة والهند. ولكن قد يكون التقدم الذي يتم إحرازه بطيئاً لأن الرسوم التي تطلبها البنوك من الأطراف الثالثة تعد عالية كما هو الحال في اليابان.

٤. من حيث التوقيت والاستعداد: فرضت الدول التي تكون فيها المشاركة الزامية مدة تتراوح بين (١٨-٢٤) شهر تلتزم بها البنوك الكبيرة أولاً ثم بقية البنوك في تاريخ لاحق، ويوضح الجدول (٣) تاريخ بدء التطبيق الإلزامي. أما الدول الأخرى فمنحت حرية أكبر من حيث التوقيت فتتبع منهج الاعتماد التدريجي أو المرحلي أو تترك لهم حرية التبنّي من عدمها. يختلف استعداد الدول للصيرفة المفتوحة من نواحي كثيرة ومنها: تكنولوجيا وبالتحديد بناء API واعتماده، إذ ليس أمراً سهلاً لما يتطلبه من إمكانيات مادية وما يرتبط به من مخاطر تتعلق بالأمن السيبراني وميكانيزم الوصول للبيانات وغيرها. كما يختلف استعداد التجار والزبائن للتعامل بها خاصة في حالة عدم توافر خاصية إعادة الأموال للزبائن. أما الإطار التنظيمي لعمل البنوك مع الأطراف الثالثة وشركات الفنتك فله أهميته أيضاً حيث لا بد من طريقة تضمن بها البنوك بيانات زبائنهم من احتمال سوء استخدامها من قبل الأطراف الثالثة وتعد UK و/أو EU النقطة المرجعية لها للمقارنة.

نلاحظ من الجدول (٣) أن UK و EU جاءت في مقدمة الدول وأكثرها استعداداً. أما في آسيا، وحسب مؤشر الاستعداد للصيرفة المفتوحة بحسب شركة الفنتك Finastra التي أجرت مسحاً في ٢٠١٨ في ١٤ سوق (سنغافورة، استراليا، هونغ كونغ، نيوزيلندا، الصين، تايوان، اليابان، فلين، تايوان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا وفيتنام)، فكانت سنغافورة في المقدمة،

تليها استراليا وهونغ كونغ. وأوجد هذا المؤشر إطار عملي تقيّم البنوك الكبرى (البالغة أكثر من ١٤٠) استعدادها وفقاً له. ويعتمد على خمس أبعاد هي: (مدى اعتماد APIs، نظام الفينتك/الأطراف الثالثة، وضع قاعدة البيانات، الاستفادة من البيانات، ومستوى الابتكار).

الجدول (٣): تطبيق الصيرفة واستعداد الدول

ت	الدولة	تاريخ التطبيق	مستوى الاستعداد
١	UK	١٣ كانون الثاني ٢٠١٨	عالي
٢	EU	١٣ كانون الثاني ٢٠١٨	عالي
٣	سنغافورة	غير الزامي/غير محدد	عالي
٤	المكسيك	٢٠١٨ اذار	متوسط
٥	هونغ كونغ	٢٠١٩ ك	متوسط
٦	البحرين	٣٠ حزيران ٢٠١٩	متوسط
٧	AUS	تموز ٢٠١٩	متوسط
٨	اليابان، الهند	حزيران ٢٠٢٠، غير الزامي	متوسط
٩	USA، نيوزيلندا	غير الزامي/غير محدد	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Open Banking Report للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠).

٥. **المجالات المشمولة:** هي القطاع المالي لكن بعض الدول استخدمت مبدأ مشاركة البيانات في قطاعات أخرى كالطاقة. أما الحسابات المشمولة بالصيرفة المفتوحة في أغلب الدول هي معلومات الحساب Account Information Ac In. وخدمات أداء الدفع Payment Initiation Pa In. ومعلومات المنتج Product Information Pro Inf. (أي الحصول على معلومات عن المنتجات الموجودة في السوق مثل اسعار الفائدة، الرسوم وغيرها وبالتالي القدرة على توفير معلومات ومقارنات وعروض للزبون ليختار ما يناسبه منها) وأشياء أخرى Other Things OT (يقصد بها خدمات تقدم عبر انترنت الاشياء مثل ربط الثلاجة بالانترنت فتقوم الشركات بالوصول لهذه البيانات وتحدد تاريخ انتهاء عمر المنتج وتبحث عن عروض تناسب الزبون بناءً على بيانات حساباته وتقدم له عروض ليفاضل بينها). ولكن العمل مستمر على التوسع والتحول نحو المالية المفتوحة كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة لتشمل بيانات عن القروض العقارية، حسابات التوفير، التأمين، التقاعد وغيرها. إن إتاحة البيانات غير محدودة بما ذكر سابقاً بل يتعداه الى إمكانية وصول الزبون الى بياناته في القطاع غير المالي مثل الطاقة، الماء، الموبايل وغيرها، ولكن سيتطلب ذلك وقتاً. تفضل العديد من الدول التروي والبقاء ضمن حدود معلومات الحساب وبيانات المنتج من منظور الأمن. في هونغ كونغ حُدد مجال الخدمات التي تم مشاركة البيانات عنها ببيانات المنتج (كونها أقل خطورة وأكبر قيمة، مثل معلومات عن الفروع والصراف الآلي والرسوم) ثم استكملت مع الوقت بمعلومات الحساب وخدمات الدفع.

الجدول (٤): نطاق المجالات المشمولة

ت	الدولة	المجالات المشمولة
١	UK، EU، AUS، البحرين، نيوزيلندا	Pa In., Ac In.
٢	الهند	Pro Inf., Ac In., Pa In.
٣	يابان، مكسيك، سنغافورا، USA، هونغ كونغ	Pro Inf., Ac In., Pa In., OT

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Open Banking Report للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠).

٦. الأطراف الثالثة: تختلف طرق تنظيم عمل هذه الأطراف ما بين الجهات الرسمية والبنوك ولكن الهدف من ذلك واحد وهو منع عمليات الاحتيال واستغلال بيانات الزبون لأغراض أخرى غير المتعارف عليها. في الاتحاد الاوربي يجب أن ترخص هذه الأطراف من قبل (NCAs) National Competent Authorities لكي تصبح جزءاً من نظام الصيرفة المفتوحة. وفي المملكة المتحدة ترخصها FCA، يوجد فيها حوالي ٢٠٤ مقدم خدمات في ٢٠٢٠. وبإمكان الزبون التأكد من رخصتها لوجود قائمة متاحة بهم. أما الدول الأخرى مثل هونغ كونغ فتترك للبنوك عملية اختيار الأطراف التي تتعامل معها عبر التعاقد معها أي أن الأطراف المرخصة هي تلك التي لها تعاقدات تجارية مع البنوك.

٧. إمكانية تبنيها في العراق: كما هو الحال في أغلب الدول النامية لا يستخدم الناس وسائل الدفع الالكتروني في العراق، فالدفع نقدي إلا ما ندر. وعليه، هناك محدودية أو لا يوجد لدى البنوك بيانات ذات جودة يمكن الاستفادة منها من قبل أطراف ثالثة. كما لا توجد شركات فنتك تقدم للزبون خدمات مالية. ولكن ترى الباحثة أن بإمكان البنوك محاولة تقديم خدماتها على طريقة عمل شركات الفنتك التي وصلت الى الزبائن عبر تطبيقات تقدم خدماتها من خلالها. أي أن الطريق نحو جذب الزبون وإقناعه باعتماد وسائل الدفع الالكتروني يكون عبر بناء وتطوير تطبيقات خاصة بالبنك يستطيع الناس تنزيلها على الهواتف والأجهزة الذكية المتاحة للأغلبية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: توصل البحث لمجموعة استنتاجات، أهمها:

١. أصبحت الصيرفة المفتوحة توجهاً عاماً لدى أغلب الدول المتقدمة والعديد من الدول الناشئة.
٢. كان لتزايد دور شركات الفنتك في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بأسلوب مبتكر وكلفة أقل دور كبير في الضغط باتجاه تبني الصيرفة المفتوحة أو مشاركة البيانات وتحفيز المنافسة.
٣. تعمل الدول على تطوير الإطار العملي للصيرفة المفتوحة بما يتناسب مع أسواقها المالية ويكفل تقليل التحديات الملازمة لتبنيها.
٤. تسعى الدول الى توسيع قاعدة مشاركة البيانات الى حسابات أخرى مثل التقاعد والقروض العقارية وغيرها لزيادة الابتكارات في الأدوات المالية.
٥. تتجه الدول الى تبني مبدأ مشاركة البيانات في القطاعات الأخرى غير المالية مثل الطاقة والاتصالات بهدف تقديم ابتكارات مالية أفضل.
٦. لا تخلو مشاركة البيانات من محاولات الاستفادة منها من قبل الأطراف الثالثة لأغراض أخرى ودون علم الزبون والبنك.

ثانياً. المقترحات:

١. ضرورة أن تحاول البنوك المحلية اعتماد طريقة العمل المبتكرة للأطراف الثالثة في تقديم الخدمات المصرفية من خلال تقديمها عبر تطبيقات على الهواتف والأجهزة الذكية المتاحة لدى أغلب المواطنين.
٢. على الجهات الرقابية تنظيم عمل الأطراف الثالثة والسماح للمرخصة منها فقط بالوصول لبيانات الزبائن على الأقل في المدى المتوسط تقادياً لعمليات الاحتيال.
٣. ضرورة صياغة عقوبات وغرامات رادعة لمحاولات الاستفادة من بيانات الزبون لغير الأغراض المسموح بها.
٤. ضرورة تحفيز المنافسة وتبني الابتكار محلياً من خلال تشجيع دخول شركات الفنتك للعراق.

٥. العمل على إعداد المزيد من البحوث التي تتناول الصيرفة المفتوحة في الدول التي لم تشملها الدراسة أو دراسة حالة لتجربة دولة واحدة.

المصادر:

1. Basel Committee on Banking Supervision BCBS, (2019), Report on Open Banking and Application Programming Interfaces. Bank of International Settlements.
2. Brodsky, L., & Oakes, L., (2017), Data sharing and open banking. McKinsey & Company.
3. Deloitte, (2017), How to Flourish in an Uncertain Future: Open Banking. Deloitte LLP. UK.
4. Fingleton. & ODI, (2019), Open Banking, preparing for left off.
5. Gozman, D., Hedman, J., & Olsen, K. S., (2018), Open Banking: Emergent Roles, Risks & Opportunities.
6. Institute of International Finance IIF, (2018), Liability and Consumer Protection in Open Banking.
7. Larsson, J., & Fränberg, D., (2019), Innovations in Finance as Regulators Push Open Banking-Understanding innovative processes and market change in the Swedish banking market as of payment services directive 2 (Master's thesis).
8. Miiikka, N., (2019), Bank and FinTech competitive dynamics and the perceived value of partnerships in an open banking market environment (Master's thesis).
9. MIT Technology Review. & Oracle Financial Services, (2018), Open banking: the race to deliver banking as a service. MIT Technology Review Insights.
10. Omarini, A. E., (2018), Banks and fintechs: how to develop a digital open banking approach for the bank's future., international business research, vol. 11, no.9. Canadian center of science and education.
11. Reynolds, F., (2017), Open banking, a consumer perspective.
12. The Paypers, (2018), Open Banking Report 2018: building trust, gaining consent, and improving customer experience.
13. The Paypers, (2019), Open banking report 2019: insights into the global banking landscape.
14. The Paypers, (2020), Global open banking report 2020: beyond open banking into the open finance and open data economy.
15. PWC & ODI, (2018), the future of banking is open: how to seize the open banking opportunity.
16. Vives, X., (2019), Digital disruption in banking, Annual Review of Financial Economics, 11, 243-272.
17. Zachariadis, M., & Ozcan, P., (2017), The API economy and digital transformation in financial services: the case of open banking.